التغيّرات الاشتقاقية في ديوان كُثيّر عزّة

الباحث:أحمد فالح سركال الخفاجي أ.م.د. عادل عبد الجبار زاير

كلية الآداب/ جامعة الكوفة كلية الآداب/ جامعة الكوفة

DERIVATIVE CHANGES IN THE BOOK OF KUTHAIR AZZAH

Researcher: Ahmed Falih Sirkal Al-Khafaji

Assist. Prof. Dr. Adil Abduljabbar Zaier

College of Arts /University of Kufa

Abstract:

The idea of research is based on the role of derivation in the growth of the Arabic language through the processes of substitution and reasoning, and the study of changes of derivative verbs, preceded by the definition of derivation among ancient and modern linguists, and the expression of their views on the issues of vowels and their heart or transferred or deleted, and in the issues of substitution that occur between the correct letters To bring the sounds closer to each other, whose goal was to reduce the pronunciation of the Arabic word, since it is difficult to pronounce , and trying to reveal such cases through the actions mentioned in the poet̀ s book, kuthair Azza.

Key words: Changes, derivation, Kuthair, grammar, exchange.

الملخص:

تقوم فكرة البحث على أساس دور الاشتقاق في نمو اللغة العربية من خلال عمليتي الإبدال والإعلال، ودراسة تغيرات الأفعال الاشتقاقية، مسبوقة بتعريف الاشتقاق عند اللغويين القدامى والمحدثين، وبيان آرائهم في مسائل حروف العلة وقلبها أو نقلها أو حذفها، وفي مسائل الإبدال التي تحصل بين الحروف الصحيحة لتقريب الأصوات بعضها من بعض، والتي كان هدفها تخفيف النطق بالمفردة العربية، ومحاولة الكشف عن مثل هذه الحالات من خلال الأفعال الواردة في ديوان الشاعر كُثَيِّر عزَّة.

الكلمات المفتاحية: التغيرات، الاشتقاق، كُثيّر، الصرف، تصريف

إنَّ نظام الخطاب العربي استلزم أن يوضعَ لكلِّ لفظ معنى يُعبِّر عنه. وبما أنَّ الأصل قد لا يكفي للتعبير عن ذلك المعنى، كان لا بدَّ من إيجاد وحدات لغوية أخرى تشتقُّ من ذلك الأصل أو ترادفه أو تتركَّب معه أو تشترك.

والمتتبِّع لتطور اللغة العربية سيجدُ مجموعة من العوامل أسهمت بإحداث تلك التغيُّرات كعامل الزمن، والتطور الحضاريّ، ودخول المستجدّات على عالمه، كلُّ ذلك دفع الإنسان العربي إلى البحث عن كيفيّات في اللغة تُعينُه على التعبير عن الأشياءِ بدلالة واضحة. لذلك نجده قد احتاج إلى الزيادة على أصول المفردات أو النقل أو الحذف؛ لأجل التوسع في الأداء اللغوي؛ لتحقيق الغاية المنشودة، وهي إيصال الدلالة.

وستحاول هذه الدراسة الوقوف على أهمّ التغيُّرات التي طرأت على الأفعال في ديوان كُثَيِّر عَزَّة، والكشف عنها، وكيفية تعامل الشاعر مع أفعاله التي استعملها، والتي أسهمت فيما بعد في تقعيد النحو والصرف العربي، فملأت بطون الكتب في مرحلة نشوء هذين العِلْمين. فقد تحدَّث الصرفيّون القدماء والمحدثون عن تغيُّرات أبنية الأفعال في مؤلَّفاتهم وأفاضوا الحديث فيها تحت مسمَّيات مختلفة، منها ما طرأ على الفعل من تغيُّرات اشتقاقية كالإبدال والإعلال والإدغام والإمالة والوقف وغير ذلك. أو ما طرأ من تغيُّرات عند اسناد الفعل إلى الضَّمائر وهو ما عُرِف عند الصرفيين بالتغيُّر الإسنادي. وأمّا التغيُّرات التي تُصيبُ الفعل عند

سبقه بأداة نصبٍ أو جزم، والتي تؤدّي تسكين آخره أو فتحه أو إلى حذف حرف منه، فقد سمّاها الصرفيون بالتغيُّرات الإعرابية.[3]. وقد اخترنا التغيُّر الاشتقاقي مجالا للحديث في هذا البحث.

التغيير الاشتقاقي:

الاشتقاق لغةً:

أجمعت أغلب المعجمات العربية على أنَّ الاشتقاق مأخوذٌ من مادة شقق، و(الشقُّ مصدره قولك شققتُ العود شقّاً، والشّقُّ: الصدع البائن وقيل غير البائن، والشّقُّ كذلك الموضع المشقوق كأنَّه سمّي بالمصدر وجمعه شقوق. والشّقُّ المصدر، ويُقال بيدِ فلانٍ ورجله شقوق)[4].

وشق: الشين والقاف أصلٌ واحد صحيح يدلُّ على انصِداعٍ في الشيء ثُمّ يُحمَلُ عليه، ويُشتقُّ منه على معنى الاستعارة. تقول شققتُ الشيءَ أشُقُّهُ شقّاً، إذا صدعتَهُ. وبيدهِ شقوق، وبالدّابة شُقاق. والأصل واحد. والشِّقَّةُ، شظيَّةٌ تُشظّى من لوحٍ أو خشبة[5].

الاشتقاق اصطلاحا:

(هو نزع لفظٍ من آخر بشرط مناسبتهما معنىً وتركيبا، ومغايرتهما في الصيغة)[6]. أو هو(أن تأخذَ من أصلٍ فرعا يوافقه في الحروف ويجعله دالّاً على معنىً يوافق معناه)[7].

وقد جمع الدكتور فؤاد حنا طرزي معظم التعريفات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الاشتقاق من كتب النحويين واللغويين القدماء[8]، وختم الحديث بتعريفه الخاص، حيث قال:(الاشتقاق هو أخذُ لفظٍ من آخر آصلَ منه يشترك معه في الأحرف الأصول وترتيبها. ومن البديهي أن يؤدي مثل هذا الاشتراك اللفظي إلى اشتراك معنوي بين اللفظين يُقرِّرُ نوعه صيغة اللفظ المشترك)[9]. وهناك الكثير من المحدثين ممن عرّفوا الاشتقاق نكتفي بتعريف فؤاد حنا خشية الإطالة، ومن بين هؤلاء(محمد مبارك) في كتابه(فقه اللغة وخصائص العربية)، وإبراهيم أنيس في كتابه(من أسرار العربية)، فجلّ هذه التعريفات متشابهة مع التعريفات السابقة.

أهميَّته:

في حديثه عن النمو اللغوي اشار الدكتور هادي نهر إلى أهمية الاشتقاق إذ قال:(هو من الوسائل العظيمة في نمو اللغات الحية، والطريق الأمثل لتوليد الألفاظ، وتكثير المعاني، بما يجعل اللغة قادرة على مواكبة التطوّر، والارتقاء، والتجديد، ويكشف عن عقلية الأمم ومفاهيمها في صوغ الألفاظ، وتسمية الأشياء، ويعمل على معرفة أصول الألفاظ، وما أصابها من تطور، ويدلّ على منطقية اللغة، وموافقتها في إرجاع الجزئيات إلى الكليات، وربط الأجزاء المختلفة بأصلٍ واحد)[10].

أنواعه:

3- ظ: الكتاب، والمقتضب، والتكملة، والمنصف، وشرح المفصّل، وشرح الشافية، والممتع في التصريف، وشذا العرف، ودروس التصريف.
4- ظ: لسان العرب: 2300/4 مادة(شقق).
5- ظ: مقاييس اللغة: 170/3 مادة(شقق).
6- التعريفات: 26.
7- التهذيب في أصول التعريب: 114.
8- ظ: الاشتقاق: 15-24
9- م. ن: 28.
10- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: 587-588، ويُنظر: تصريف الأفعال: 83.

لقد عرّف الاشتقاقَ العديدُ من العلماء القدماء والمحدثين، ولم يختلفوا كثيرا في تعريفه إلّا في السياق، ولكنهم اختلفوا في تسمياته بعض الاختلاف، فكانت أنواعه هي:

1- الاشتقاق الصغير أو الأصغر:

يُعدُّ هذا النوع الأقرب والأسهل والأكثر استعمالا في العربية، لما يتميَّز به من وضوح المعنى المشتق منه أوّلاً، ولكونه يشكّل أساس اللغة العربية ثانيا. وقد جعل ابن جني الاشتقاق على ضربين: صغير وكبير. وقال:(فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأنْ تأخذ أصلاً من الأُصول فتتقرّاه، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كترتيب(س ل م) فإنَّك تأخذ منه معنىً في تصرّفه نحو: سلم، وسليم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة...)[11].

وأطلق عليه الدكتور(علي عبد الواحد وافي) الاشتقاق العام، حيث(يرتبط كل أصل ثلاثي في اللغة العربية بمعنىً عام وضع له فيتحقق هذا المعنى في كل كلمة توجد فيها الأصوات الثلاثة مرتبة حسب ترتيبها في الأصل الذي أُخذتْ منه، فالمعنى العام للعلم مثلا وهو إدراك الشيء وظهوره ووضوحه يرتبط بأصوات العين واللام والميم فيتحقق في كل كلمة توجد فيها هذه الأُصول الثلاثة مرتَّبة على هذه الصورة. مهما تخللها أو سبقها أو لحقها من أصوات أخرى ليّنة أو ساكنة[...]، وعلى هذه الرابطة يقوم أكبر قسمٍ من متن اللغة العربية. وهذا ما يُطلقُ عليه الصرفيون المشتقات(أفعال الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة)[12]. وقال: إنَّ بعض الباحثين يُطلق عليه اسم الاشتقاق الأصغر لتمييزه من الاشتقاقين الكبير والأكبر[13].

وهذا النوع كثير جدا في ديوان كُثيِّر عزَّة، سنكتفي بعرض مثالين هما الجذر(ب ل ل)، في قوله:

فأصبحتُ قد أبلَلْتُ من دنفٍ بها كما أُدنفَتْ هيماءُ ثمَّ استبلَّتِ(36/3)

وهذه الأفعال تدلُّ على معنى الشفاء والبَرء من المرض.

ومثله الجذر(ب ا ن) الذي هو بمعنى اتَّضح وظهر، في قوله:

نظرتُ إليها نظرةً وهي عاتِقٌ على حينِ أنْ شبَّتْ وبانِ نهودها(3/17)

وذي لَدَدٍ أريتَ اللـــدَّ حتـى تبيَّـــنَ واستبان لـــه السبيـــلُ(52/5)

2- الاشتقاق الكبير:

وهذا مصطلح ابن جنّي إذ يقول فيه:(وهذا موضع لم يُسمّه أحد من أصحابنا غير أنَّ أبا علي- رحمه الله – كان يستعين به، ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق لكنَّه مع هذا لم يُسمّه، وإن كان يعتاده عند الضرورة، ويسترِوح إليه، ويتعللُ به، وإنَّما هذا التلقيب لنا نحن، وهو أنْ تأخذَ أصلا من الأصول فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنىً واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرَّف من كلِّ واحد منها عليه، وإنْ تباعد شيءٌ من ذلك رُدَّ بلُطفِ الصَّنعة، والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون في ذلك التركيب الواحد،

11- الخصائص: 2/133-134.
12- فقه اللغة: 137.
13- م. ن: 138.

نحو: (ك ل م)،(ك م ل)، (م ك ل)، (م ل ك)، (ل ك م)، (ل م ك)[14]. أو هو(عبارة عن ارتباط مطلق غير مقيَّد بترتيب بين مجموعات ثلاثية صوتية ترجع تقاليبها الستة وما يتصرّف من كلّ منها إلى مدلول واحد مهما يتغاير ترتيبها الصوتي)[15].

وفكرة التقاليب تعود إلى الخليل بن أحمد الذي حاول حصر كلِّ المستعمل من كلمات اللغة العربية، معتمدا على تقليب اللفظ إلى كلِّ الاحتمالات الممكنة، ومبيّناً المستعمل من هذه التقاليب من غير المستعمل، وعلى أساس فكرة التقاليب هذه، بنى معجمه(العين)[16].

وقد عثرنا في الديوان على عدة تقاليب يمكن أن تكون شواهد على الاشتقاق الكبير هي: الحروف(ن ع م) في قوله:

وتُدني على المتنين وَحْفَاً كأنَّه عناقيدُ كرْمٍ قد تدلّى فأنْعَما(25/7)

وقوله:

كأنّــي أكُـفُّ وقد أمعنَــتْ بها مِن سُميحَةَ غَرْباً سَجيلا(6/79)

فالفعلان(أنعم، وأمعن) يدلّان كلاهما على الطول والتباعد المصحوب بالجِدَّ والمبالغة[17].

وكذلك الحروف(ح ا ل) في قوله:

إذا ما رآني بارزا حال دونها بِمَخبَطَةٍ يا حُسْنَ مَن هو ضارِبُ(28/9)

وقوله:

تراهُ على ما لاحَهُ مِن سوادِهِ وإن كان مظلوماً لهُ وجهُ ظالِمِ(2/124)

نجد معنى الفعلين(حالَ، ولاحَ) متشابها فكلاهما بمعنى أصاب ولفح.

والحروف(غ ل ب) في قوله:

تبدَّتْ لهُ ليلى لِتَغْلِبَ صبرَهُ وهاجتْكَ أُمُّ الصَّلْتِ بعْدَ ذهولِ(2/4)

وقوله:

وما زلْتُ توّاقاً إلى كلِّ غايةٍ بَلَغْتَ بها أعلى البناءِ المُقدَّمِ(20/58)

وقوله:

تلَغَّبَها دون ابنِ ليلى وشَفَّها سُهادُ السُّرى والسبسَبُ المُتماحلُ(8/46)

ففي هذه الأبيات نجد الفعل(غلَبَ)، و(بلغَ)، و(لغب)، جميعها تشترك بأصوات الحروف(ب ل غ) وتشترك بمعنى التعب والمشقَّة والإجهاد.

ويرى الباحث أنَّ هذه التقاليب تدلُّ على أنها لا تبعد بعضها عن بعض في المعنى الجامع، مما يعني أن تقاليب الكلمة تمنح لكلِّ مفردة معنىً فرعياً لتلتقي في النهاية مع المعنى الذي يجمعها مع المفردات الأخرى من تقاليبها. وأقرب مثال على ذلك هما الفعلان(رأى) و(راء) اللذان استعملهما كُثيّر في قصائده، كقوله:

فللهِ عينا مَنْ رأى مِن عصابةٍ تُناضِلُ عن أحسابِ قومٍ نضالَها(73/1)

14- الخصائص: 134/2.
15- دراسات في فقه اللغة: 186
16- الصرف: 38.
17- ظ: لسان العرب: 4236/6 مادة(معن)، و4483/6 مادة(نعم)، والديوان، إحسان عباس: 134 و391.

وقوله:

كفى حَزَناً للعينِ أنْ راءَ طَرْفُها لِعـزَّة عـيراً آذَنَتْ برحـيلِ(41/4)

فـ(رأى) مثل(راء) في المعنى.

ثالثا: الاشتقاق الأكبر:

من الواضح أنّ ابن جني هو أول من أطلق هذه التسمية ولكنه خلط بين الكبير والأكبر لكونه عقد الباب بعنوان(باب في الاشتقاق الأكبر) ثم قال:(الاشتقاق عندي على ضربين: صغير وكبير)، وبعد عرضه للصغير عاد وقال:(وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة...)، ثمَّ عاد وأدخل الاشتقاق الأكبر تحت عنوان(تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)[18]. مع أنّ الصيغة التي عُقد عليها الباب صيغة تفضيلية، والفرق واضح بين الكبير والأكبر.

وقال عنه السيوطي: فأمّا الأكبر فيُحفظ فيه المادة دون الهيئة فيجمل(ق و ل)، و(و ل ق)، و(و ق ل)، و(ل و ق) وتقاليبها الستة، بمعنى الخفة والسرعة، وهذا ما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني[19].

وعرّف المحدثون هذا النوع وكانت تعريفاتهم متشابهة تقريبا، إذ قالوا: هو أن(ترتبط بعض مجموعات ثلاثية من الأصوات ببعض المعاني ارتباطا مطلقا غير مقيد بنفس الأصوات بل بنوعها العام وترتيبها فحسب، فتدل كل مجموعة منها على المعنى المرتبطة به متى وردت حسب ترتيبها في الأصل، سواء أبقيت الأصوات ذاتها أم استُبدِل بها، أو ببعضها أصوات أخرى متَّفقة معها في النوع، أي في تقارب الصوتين في المخرج أو الاتحاد في جميع الصفات ما عدا الإطباق)[20].

ومن أمثلة التقارب في المخرج تناوب الميم والنون في مثل(امتقع، وانتقعَ)، واللام والنون في مثل(حالِك، وحانِك). ومن أمثلة الاتِّفاق في الصفات ما عدا الإطباق تناوب الصاد والسين في مثل(ساطع، وصاطع)، و(السدغ، والصدغ)، و(سقر، وصقر)، وهذا النوع سببه اختلاف القبائل في النطق بأصوات الكلمة[21].

ويرى الدكتور صبحي الصالح أنه إذا كان الاشتقاق الكبير يقوم على القلب فإنَّ الاشتقاق الأكبر يقوم على الإبدال[22].

وكان لبعض المحدثين رأي مخالف للقدماء، فإبراهيم أنيس حين يستعرض تلك الكلمات التي فُسِّرت على أنها من الإبدال حينا، أو من تباين اللهجات حينا آخر، لا يشكُّ لحظة في أنها جميعا نتيجة التطوّر الصوتي، أي أنّ الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفا من حروفها، يستطيع تفسيرها على أنّ إحدى الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها، غير أنه في كل حالة يشترط ملاحظة العلاقة الصوتية بين الحرفين المُبدل والمُبدل منه[23].

4- النحت(الاشتقاق الكُبّار):

وهو انتزاع أصوات كلمة من كلمتين فأكثر، أو من جملة للدلالة على معنى مركب من معاني الأصول التي انتُزِعت منها، وهو ثلاثة وجوه:

18- ظ: الخصائص: 145/2-146.
19- ظ: المزهر: 347/2.
20- ظ: فقه اللغة: 142، ودراسات في فقه اللغة: 211.
21- ظ: المهذَّب في علم التصريف: 197.
22- ظ: دراسات في فقه اللغة: 212
23- ظ: من أسرار اللغة: 59.

أ) نحت من جملة للدلالة على التحدّث بهذه الجملة، نحو: بسمَلَ، وحمدَلَ.

ب) نحت من علم مؤلَّف من مضاف ومضاف إليه، نحو عبشمي، وعبدري، والأصل: عبد شمس، وعبد الدار.

ج) نحت كلمة من أصلين مستقلين أو من أصول مستقلة للدلالة على معنىً مركب في صورة ما من معاني هذين الأصلين أو هذه الأصول[24].

ولمّا كان بحثُنا مختصّا بالأفعال، عثرنا في الديوان على فعلين منحوتين من جملة اسمية، هما(كبَّر وهلَّل)، وذلك في قول كُثيِّر:

أُناديك ما حجَّ الحجيج وكَبَّرتْ بفيفاءِ آلٍ رُفقةٌ وأهلَّتِ(7/3)

كبَّرت: أي عجَّت رافعةً صوتها بقول(اللهُ أكبر)، وأهلَّت: بالمعنى نفسه، ومأخوذٌ من(لا إلهَ إلّا الله).

تعريف التغيّر الاشتقاقي ومظاهره:

هو التحول الذي يلحق الأصول الدالة على الأفعال والأحداث، فتتغير من طور إلى طور لِما ينتابها من عوارض[25]. وهذا المصطلح يتعلّق بمجموعة من التغيّرات التي تُصيب الأفعال، من إبدال أو إعلال أو إدغام أو حذف. وهذه المصطلحات التي استعملها علماؤنا القدماء في علم الصَّرف أصبحت تُعرَفُ بالمماثلة كمصطلح للحديث عن التبدُّلات التكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى[26]. وسنأتي على هذه التغيّرات للتعرف عليها والتماس أمثلتها من ديوان كُثيِّر عزَّة:

1- الإبدال:

في اللغة: البديل: البَدَل: وبدَلُ الشيءِ غيرُه. وأبدل الشيءَ من الشيء وبدَّله: تَخِذَهُ منه بدلا. وتبديل الشيءِ تغييرهُ[27].

أمّا في الاصطلاح فقد عرَّفه معظم اللغويين، ولا يختلف تعريفهم له عن المعنى اللغوي، فقد عرَّفه ابن يعيش بقوله:(معنى البدل: أن تُقيم حرفا مقام حرفٍ في موضعه، إمّا ضرورة، وإمّا استحسانا). والبدل عنده على ضربين: بدلٌ هو إقامة حرفٍ مقام حرفٍ غيره، نحو تاء(تُخمة)، و(تُكأة). وبدلٌ هو قلب الحرفِ نفسه إلى لفظ غيره، على معنى إحالته إليه. وهذا إنَّما يكون في حروف العلَّة التي هي: الواو والياء، والألف، وفي الهمزة، لمقاربتها إياها وكثرة تغيُّرها. وذلك نحو(قامَ) أصله الواو، وكذلك(مُوْسِرٌ) أصله الياء، و(راس)، و(فاس)، و(آدم)، و(آخر)، فكلُّ قلبٍ بدل، وليس كلُّ بدل قلب. فإذاً البدل أعمُّ تصرّفا من العِوَضِ والقلب[28].

وعرَّفه الدكتور عبد اللطيف الخطيب بقوله:(هو إقامة حرف مقام حرف آخر). وقسمه على نوعين:

الأوّل: أن يقع بين حرفين صحيحين، ويسمّى إبدالاً.

الثاني: أن يقع في الهمزة أو في حرف من أحرف العلة، ويُسمّى إعلالاً، والإبدال عنده أعمُّ، والإعلالُ أخص، وكلُّ إبدال إعلال، وليس كلُّ إعلالٍ إبدالا[29].

24- ظ: فقه اللغة: 144، ودراسات في فقه اللغة: 243.
25 - ظ: الاشتقاق والتعريب: 9.
26- ظ: علم الصرف: 107.
27- ظ: اللسان: 231/1 مادة(بدل).
28- ظ: شرح الملوكي: 213.
29- ظ: المُستقصى في علم التصريف: 1067/1.

وعرَّفه هاشم طه شلاش قائلا:(هو تحويل أحد أحرف الكلمة إلى آخر بحيث يختفي الأول ويحلّ الآخر محله سواء أكان الحرفان من أحرف العلَّة أم من الحروف الصحيحة، أم كان أحدهما صحيحا والآخر معتلا)[30].

ويكون الإبدال في الأحرف الصحيحة، وهو على نوعين: إبدال قياسي مُطَّرد، وإبدال سماعي يتناول ألفاظاً معيَّنة[31].

1- الإبدال القياسي:

وهو ما وقع في صيغة(افتعل)، وله حالات مختلفة سنكتفي بما ورد منها في الديوان:

أ) فاء افتعل واو أو ياء[32]:

وفي مثل هذه الحالة يُبدّلُ من الواو أو الياء تاءً، ثُمَّ تُدغمُ في التاء المزيدة على أصل الفعل، ومن أمثلة ذلك(وصَلَ: أوْصَلَ ــ اتَّصَلَ: اتَّصَلَ). وقد ورد ذلك في قول كُثيِّر:

فواعجبا كيف اتَّفقنا فناصِحٌ وفيٌّ وَمطوِيٌّ على الغلِّ غادرُ(10م)

وَفق: الوفاق: الموافقة. والتوافق: الاتِّفاق والتظاهر. ووَفْقُ الشيء ما لاءمه، وقد وافقهُ موافقةً وَوِفاقاً واتَّفقَ معه وتوافقا[33]. فالأصل وفَقَ ثمَّ زيدت عليه تاء الافتعال وهمزة الوصل فصار(اتوفَقَ)، ثُمَّ أُبدلت الواو تاءً، ثُمَّ أُدغِمَتْ فصار(اتَّفَقَ).

وكذلك في قوله:

موازيةً هَضْبَ المُضَيّحِ واتَّقَتْ جبال الحمى والأخشَبَينِ بأخرُمِ(7/47)

وقى: وقاهُ اللهُ وَقياً ووِقايَةً. وتَوَقَّ كرائمَ أموالهم أي تجنَّبها. وتوَقّى واتَّقى بمعنىً. وقد توَقَّيْت واتَّقيتُ الشيءَ وتَقَيْتُهُ أتَّقيهِ[...] والاسمُ التقوى، التاء بدل من الواو، والواو بدل من الياء[34].

وممّا ورد فيه التاء بدل الواو وبلا همزةِ وصل كما ورد في قول ابن منظور(تقيتُهُ) قولُ كُثيِّر:

ولِيلَةِ إيجافٍ بِأَرضٍ مخوفَةٍ تقَتْني بجوْناتِ الظَّلامِ نجومُها(39/8)

ب) فاء(افتعلَ) صادا أو ضادا أو طاءً أو ظاءً:

إذا كانت فاء(افتعَلَ) صادا، أو ضادا، أو طاءً، أو ظاءً، أُبدِلَ من التاء المزيدة طاء: تقريباً للصوت من الصوت[35]. نحو: صبَرَ ــ اصتَبَرَ ــ اصطبرَ. ومما ورد مع الصاد في الديوان قوله:

يُقيِّلنَ بالبزواء والجيشُ واقفٌ مزادَ الرَّوايا يصطَبِبْنَ فِضالَها(39/1)

الأصل صبَبَ: ثم زيدت عليه التاء وهمزة الوصل، فصار(اصتبب)، ثم أُبدِلَت التاء طاءً لمقاربة الصوت من الصَّوت، فصار(اصطبَبَ). قال ابن منظور: هو افتعلَ من الصَّب أي أخذه لنفسه. وتاء الافتعال مع الصاد تُقلَبُ طاءً ليسهُلَ النُّطقُ بها، وهما من حروف الإطباق[36].

30- ظ: المهذَّب في علم التصريف، 289.
31- ظ: المُستقصى في علم التصريف: 1068/1.
32- ظ: شرح الشافية: 219/3، وارتشاف الضرب: 301-309، ونزهة الطرف: 155
33- ظ: اللسان: 4884/6 مادة(وفق).
34- ظ: اللسان: 4901/6 مادة(وقى).
35- ظ: الكتاب: 239/4، والمُنصف: 326/2-327، وشرح التصريف: 360، وشرح الملوكي: 316، وشرح الشافية: 286/3، وارتشاف الضرب: 310، ونزهة الطرف: 156.

ومما جاء من إبدال التاء طاء وإدغامها مع طاء الفعل التي هي فاؤه، الفعل(تطَّبي 9/54) وأصله(تطتبي) فأُبدِلت التاءُ طاءً. والفعل(اطَّرَف6/5) وأصله(اطترَفَ).

ومع الضّاد قول كُثيِّر:

وما ظنّةٌ في جنبك اليومَ منهمُ أُزّنُّ بها إلّا اضطلعتُ احتمالَها(67/1)

الأصل ضلَعَ. قال ابن السّكّيت:(يُقال هو مضطَلِعٌ بحِملِه، أي قوِيٌّ على حملِه، وهو مُفْتَعِلٌ من الضلاعة، واضطلع افتَعَل)[37].

وقال ابن يعيش:(اعلم أنّ هذا الإبدال مما وجب ولزم حتى صار الأصل فيه مرفوضا لا يُتكلَّم به البتَّة[...]. والعلَّة في هذا الإبدال أنَّ الصّاد والضّاد والطاء والظّاء من حروف الاستعلاء، وهي مُطبَقَة، والتاء حرف مهموس منفتِح غير مُستعْلٍ، فكرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يُضادّه وينافيه، فأبدلوا من التاء طاءً لأنهما من مخرج واحد)[38].

ج) فاء(افتعل) دال، أو ذال، أو زاي[39]:

إذا بُنيت(افتعل) من فَعَل فاؤه دال، أو ذال، أو زاي، قُلِبَت التاء المزيدة(دالا)؛ لتقريب الصوت من الصَّوت[40]. نحو: دعا ـ ادتعى ـ ادْدَعى ـ ادَّعى.

وقد ورد مثلُ هذا في الديوان، فمما قُلبت التاء فيه دالا قوله:

وإنّي مدلٌّ أدَّعي أنَّ صُحبةً وأسبابَ عهدٍ لمْ أُقطِّعْ وصالَها(75/1)

دعا ـ ادتعِي ـ اَدتَعي ـ اَدْدَعي ـ اَدَّعي، بصيغة المضارع. قال ابن منظور: تدَّعون تَفْتَعلون[41].

ومما قلبَ التاء فيه دالا قوله:

عَذَرْتُكَ في سلمى بآنفةِ الصِّبا وميعَتِهِ إذ تَزْدَهيكَ ظِلالُها(7/66)

الأصل(زها) بمعنى الكِبَر والتّيه، فزيدت عليه التاء وهمزة الوصل، فصار(ازتهى)، ثم قُلِبَت التاء دالاً فصار(ازدهى) بمعنى(خَفَّ من الزهو). ومثلُه الفعل(ازدرى3/13م).

وفي هذه الأفعال(ثُقل الخروج من الزاي وجهرها إلى التاء وهمسها، فوجدوا الدال موافقة للتاء في المخرج، والزاي في الجهر، فأبدلوا من التاء دالاً)[42].

قال ابن عصفور:(والسبب في ذلك أنَّ الزاي مجهورة والتاء مهموسة، والتاء شديدة والزاي رِخوة، فتباعد ما بين الزاي والتاء، فقرَّبوا أحد الحرفين من الآخر ليقربَ النُّطقُ بهما، فأبدلوا الدّال من التاء؛ لأنها أخت التاء في المخرج والشدَّة، وأخت الزاي في الجهر)[43].

36- ظ: اللسان: 2385/4 مادة(صبب).
37- ظ: إصلاح المنطق: 338.
38- ظ: شرح المفصل: 406/5.
39- ظ: الكتاب: 239/4، والمنصف: 330/2-331، وشرح التصريف: 364، وشرح المفصّل: 408/5-410، وشرح الملوكي: 322، وشرح الشافية: 287/3، وارتشاف الضرب 310.
40- ظ: المُستقصى في علم التصريف: 1073.
41- ظ: اللسان: 1388/2 مادة(دعا).
42- ظ: المُستقصى في علم التصريف: 1075.
43- ظ: الممتع في التصريف: 356/1.

2- الإبدال السماعي:

وهذا الإبدال يقع في أحرف بعض الكلمات، ولكنه لا يكون قياسا مطَّردا في أمثال هذه الألفاظ، فيؤخذ منه ما سُمع عن العرب، ولا يُقاس عليه غيره[44]. ومن هذه الألفاظ: إبدال الميم من الواو، والميم من النون، والباء ميما، والميم من اللام، والنون من الواو، والواو من التاء، والعين من الهمزة، والجيم من الياء، والهاء من الهمزة، والقاف من الكاف، والفاء من الثاء، والهمزة من الهاء، والهمزة من الواو.

وهذه الحالات تخص الإبدال في الأسماء في معظم حالاتها، أمّا ما كان يخص الأفعال فلم نجد في الديوان سوى إبدال الميم من النون، وهذا النوع يعتمد على النطق لا على *صورة* الحروف، فحينما نقول(انبعثَ) فصورة الفعل همزة وصل يتبعها نون ساكنة وباء مفتوحة، وعند النطق بها نقول(امبَعَثَ). و(علَّة القلب عند سكون النون قبل الباء، أنَّ الباء أُخت الميم، فقربوا النون من الباء بقلبها إلى أقرب الحروف من الباء)[45]. وقد ورد مثل ذلك في قول كُثيِّر:

وإن طُوِيَت من دونه الأرض وانبرى لنُكبِ الرِّياح وَفيُّها وحفيرها(36/52)

فالفعل(انبرى) يبدأ بالنون الساكنة يتبعها الباء المتحركة بالفتح، وعند النطق بها نقول: امْبَرى.

ومثله الفعل(انْبَتَّ5/72) نقول عند النطق(امْبَتَّ).

2- الإعلال:

قبل الشروع بتعريف الإعلال لابد لنا من المرور بحروف العلّة لتمييزها من بقية حروف العربية، لأن حروف العربية نوعان: نوع لا يطرأ عليه تغيير مهما تغيَّر موضعه في المفردة ويسمى(الحروف الصحيحة)، فإذا كان الفعل مكوَّنا من هذه الحروف يُسمى صحيحا سالماً. والآخر هو حروف العلّة، وهذه الحروف تتعرض للقلب أو النقل أو الحذف بحسب تقلبات المفردة التي تدخل فيها تلك الحروف. أو عند وقوعها تحت تأثير العامل.

أما هذه الحروف فقد ذكر الصرفيّون أنها ثلاثة هي(الألف والواو والياء)[46]. ومنهم من عدَّ الهمزة من حروف العلّة كابن السرّاج(ت316هـ)[47]، والدكتورة ديزيرة سقّال[48].

قال ابن يعيش:(معنى الإعلال التغيير، والعِلَّة تَغَيُّرُ المعلول عن ما هو عليه، وسُمِّيَتْ هذه الحروف حروف عِلَّة؛ لِكثرة تغيُّرِها)[49]. **أو** هو تغيير حرف العلَّة بقلبِهِ، أو نقلِهِ، أو حذفِهِ[50]. أو هو تغيير يطرأ على أحرف العلّة في الكلمات وما يلحق بها(الهمزة)، فيتسبب هذا التغيير بحذف الحرف، أو إسكانه، أو قلبه حرفا آخر[51].

وقال عبد الحميد عنتر: أحرف العلَّة تسمّى حروف مدٍّ ولين إن سكنت وجانستها حركة ما قبلها(ولا تكون الألف إلّا كذلك فهي دائما حرف مدٍّ ولين كما لا تكون في الفعل المتصرف والاسم المتمكن إلّا بدلا من أصل: واو أو ياء. نحو قال وباع، ونحو: ماء وباب)، ونحو: صام ويصوم، ويَبيع، ونحو: غِيد وعُود؛ وإن سكنت وفُتِح ما قبلها فهي حروف لينٍ لا غير، نحو: قَوْل، وبَيْع،

44- ظ: نزهة الطرف، ابن هشام الأنصاري: 158-166. وشرح الأشموني: 860/3. ومن أسرار اللغة: 55.
45- ظ: المستقصى في علم التصريف: 1079.
46- ظ: شرح المفصل: 418، وتصريف العزّي: 76، والممتع في التصريف: 425/2، وشرح الشافية: 66/3-67، وشذا العرف: 58.
47- ظ: الأصول في النحو: 311/3.
48- ظ: الصرف وعلم الأصوات: 139.
49- شرح المفصل: 418/5
50- ظ: الصَّرف الكافي: 287.
51- ظ: الصَّرف وعلم الأصوات،: 139.

ولا يوجد السكون الأصلي في الأفعال الماضية، وإن تحرَّكت فقط فهي حروف علَّة لا غير، نحو: وَزَنَ، ويُسْر، وعوَر، وحيَدٍ، ونحو: دلْوٍ وهَدْيٍ[52].

وفرَّق الأستاذ عباس حسن بين مصطلحي المُعتلّ والمُعَلّ حيث قال: اللفظ المعتل عند النحاة هو: الذي لامه حرف علة، وأمّا عند الصرفيين فيغلب إطلاقه على ما فيه حرف علَّة أو أكثر بغير تقييد في الآخر أو غيره. وأمّا المُعَلّ عند الصرفيين فهو المشتمل على حرف علَّة بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه تغيير، نحو: صامَ، وهامَ؛ فأصلهما؛ صَوَمَ وهَيَمَ، ثمَّ انقلبت الواو والياء ألفاً[53].

وهناك دراسة حديثة اعتبرت أنَّ كل تغيير يحدث في البنية الأصلية للصيغة المقيسة من جذر معتل هو تعديل لهذه الصيغة أي تسوية لها وتقويم، وترى أنَّ التعديل هو ردُّ المعوج إلى الاستقامة، وردّ المنحرف إلى الاعتدال، وردّ الثقيل إلى الخفة، وردّ غير المألوف إلى المألوف. كما ترى أنَّ التعديل بمعنى التسوية يشمل كل تغيير صوتي يهدف إلى تخفيف نطق الصيغة أو إعادة الانسجام إلى أصواتها، وأن كل تعديل صوتي يحصل في الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور الثلاثية المشتملة على الواو أو الياء فاءً أو عيناً أو لاماً، هو من أجل تخفيف نطقها وجعله منسجماً مع الاتّجاه العام للتأليف المقطعي في العربية، فكل تغيير يحدث في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة، فيلزم تعديلها خضوعا لضرورة النظام[54].

وينقسم الإعلال على ثلاثة أقسام:

ألف) الإعلال بالقلب:

يختصّ هذا النوع من الإعلال بالهمزة وحروف العلَّة، وقد عرَّفه اللغويون بأنَّه إعلالٌ(يراد به تحويل أحرف العلَّة والهمزة بعضها من بعض بحيث يختفي الأوّل ويحل الآخر محلَّه) [55].

أولا: قلب الواو والياء ألِفاً.

1- الأجوف:

هو الفعل الذي تكون عينه حرفا من أحرف العلّة، مع سلامة الفاء واللام نحو: مات، وفات، وباع، وخاف. وهذا النوع تكون عينه واوا أو ياءً وكلٌّ منهما إمّا أن تبقى على أصلها ـ وذلك في بعض الثلاثي، نحو: غيِد، وصيِد، أو في الرباعي، نحو: بايَع، وشايَع ـ أو تُقلب ألفا، وذلك في أغلب الثلاثي[56].

وقد ورد الأجوف في الديوان ممّا قُلِبَتْ ياؤه ألِفاً من الماضي المجرَّد تسعة وثلاثين فعلا، منها:

(عاش9/1)، و(جاء78/1)، و(بات2/3)، و(هاج2/4)، و(سار2/33).

وممّا قُلِبَتْ واوهُ ألِفاً من الماضي المجرّد أربعة وستّون فعلاً، منها:(قال6/1)، و(عال18/1)، و(سامَ71/1)، و(دامَ12/2)، و(فاتَ37/4).

52- ظ: تصريف الأفعال: 131.

53- ظ: النحو الوافي: 760/4.

54- ظ: التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة: 49-50.

55- المهذَّب في علم التصريف: 291، ويُنظر: الصرف وعلم الأصوات: 139، والإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق: 3 و9-29، وتيسير الإعلال والإبدال: 6.

56- ظ: بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، أبو جعفر اللبلي، تح: جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، 1972: 48- 52. وتصريف الفعل: 33-34.

قال ابن جني:(واعلم أنَّ هذه الألف، أعني المدَّة الساكنة في نحو:(قام، وباع، وحمار، وكتاب، وغزا، ورمَى، وحتّى، وإلّا، وما، ولا، لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكّنة ولا الأفعال أبداً، إنّما تكون بدلا أو زائدة، فأمّا الحروف التي جاءت لمعانٍ فإنَّ الألفات فيها أصول، وكذلك، الأسماء المبنية التي أوغلت في شبه الحرف) [57].

وتابعه عدد من اللغويين القدماء والمحدثين، بأنَّ الواو والياء إذا تحركتا وانفتحَ ما قبلهما قُلِبتا ألِفاً[58]. آخذين بنظر الاعتبار أنَّ الدرس الصرفي القديم يرى أنَّ الألف في الأفعال لا تكون أصلية أبدا، بل هي منقلبة عن واو أو ياء؛ لأنَّ الفعل من ذوات الواو يكون على(فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ)، فـ(فَعَلَ) نحو:(قام)، و(فَعِلَ) نحو: خَوِفَ، و(فَعُلَ) نحو: طوُل، ومن ذوات الياء(فَعَلَ وفَعِلَ)، ولا يجوز الضّم استثقالاً له من الياء. فـ(فَعَلَ) نحو: بَاعَ، و(فَعِلَ) نحو: كَادَ، والأصل في هذه الأفعال: قَوَمَ، بَيَعَ، طَوُلَ، خَوِفَ، كَيِدَ. تحرّكت الواو أو الياء وانفتَحَ ما قبلها فقُلِبت ألِفاً. والعلَّة في ذلك هي استثقال الضمَّة في الواو والكسرة في الواو والياء، في(طَوُلَ وخَوِفَ وكَيِدَ فقلبت الواو والياء إلى أخفِّ حروف العلة وهو الألف. ولتكون العين من جنس حروف الكلمة وتابعة لها. وأمّا(قَوَمَ، وبَيَعَ)؛ لاستثقال أحرف العلّة مع استثقال اجتماع المثلين فتحة الفاء وفتحة العين، فقالوا في قَوَمَ وبَيَعَ: قامَ وباعَ، فقلبوا الواو والياء ألِفاً لِخِفّة الألف، ولِتكون العين من جنس حركة الفاء[59].

وكان للمحدثين في هذه المسألة رأي آخر، فالدكتور عبد الصبور شاهين يرى(أن تزن الكلمة على ما هي عليه فِعلا، لا على ما كانت عليه أصلا)[60]؛ (لأنَّ مهمة الوزن تقدير عناصر الكلمة على ما هي عليه في الواقع النطقي، وتصوير كلِّ تغيير في أصواتها، أو في مواقعها)[61]. هذا يعني أنه(لا بدَّ من إضافة كلِّ تغيير صوتي يطرأ على الكلمة إلى الوزن، فاستقام، مثلا، ليس على وزن استفعل، بل على استفال؛ لأن العين صارت ألِفاً في الفعل، فاقتضى تحويلها في الوزن أيضاً. وكذلك في اصطبر على افطعل(حيث صارت التاء طاءً)، وفي(اذَّكَرَ) على اِفَّعَلَ، وفي اتَّصَلَ على اتَّعَلَ)[62]. فالصرفيون علّقوا اختلاف الصيغة والميزان على النقل والحذف، أمّا الإبدال والإعلال، فلم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال[63]. فمثلا: باع، ودعا، ورمى، بدلا من وزنها، يزنون(بيَع، ودعَوَ، ورميَ) ومن ثُمَّ يزنونها على(فعَلَ)، فالقُدامى يزنون أصولها التاريخية لا صورها النهائيّة. ويرى تمّام حسان(أنَّ إصرار عُلماء الصرف على وحدة الصيغة والميزان ليس بِمُجدٍ فتيلا بالنسبة للأغراض العمليّة للتحليل الصرفي، بل من الأجدى أن نُلقي على عاتق الصورة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال، وأن ننوط بالميزان أمر بيان الصورة الصَّوتيّة النهائيّة التي آل إليها المثال، ولو توخَّد هذا وذاك لغاب من تحليلنا أحد هذين الأمرين المُهِمَّيْن)[64].

لم يكن التفريق بين الصورة الأصلية والصورة النهائية للمثال خافيا على بعض الصرفيين القدماء، فقد قال ابن الحاجب:(إنَّ عبد القاهر قال في المبدل عن الحرف الأصلي: يجوز أن يُعبَّر عنه بالبدل فيُقال في قال: إنه على وزن فالَ)[65].

57- سر صناعة الإعراب: 653/2.
58- ظ: اللباب: 460، وشرح المفصّل: 433، وإيجاز التعريف في علم التصريف: 123، وشرح الشافية للرضي: 95/3، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 196/4، والصرف وعلم الأصوات: 164، وشذا العرف: 215.
59- ظ: الممتع في التصريف: 337/2-338.
60- ظ: المنهج الصوتي للبنية العربية: 48.
61- ظ: م. ن: 47
62- ظ: الصرف وعلم الأصوات: 203.
63- ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: 145.
64- ظ: م، ن: 145
65- ظ: شرح الشافية: 18/1.

2- الناقص:

هو ما كانت لامه حرف علَّة. نحو: سما وأتَى، وسَعَى وبَذُوَ لسانه، وسرُوَ الرَّجلُ. وسُمِّيَ ناقصا لنقْصِ لامه عند الجزم أو بناء الأمر، نحو اسْمُ وَاتِ وارْضَ واسْعَ، ولمْ يسْمُ ولمْ يأتِ. ويسمّى ذا الأربعة؛ لأنَّ ماضيه يكون مع الضمير المتحرّك على أربعة أحرف، نحو: دعوْتُ وأتيْتُ ورضِيْتُ[66].

ورد هذا النوع في ديوان كُثيِّر عزَّة على النحو الآتي:

الماضي المجرَّد:

في هذا النوع يكون أصل اللام فيه واوا أو ياءً، وتُقلب هذه اللام ألِفا في الثلاثي إذا انفتح ما قبلَها، نحو: عَلا وغَلا وأَلا، ورَمَى وأَنَى وأَتَى[67].

ومن ذلك في الديوان:(خَلَا1/6)، و(حَذَا1/12)، و(جَرَى1/32)، و(رَمَى1/47)، و(دَنَا1/48)، و(سَمَا1/57)، و(صَدَا1/61)، و(مضى1/68)، و(أَبَى1/72)، و(بَكَى2/9)، و(رجَا3/43)، و(أَتَى4/16)، و(قَضَى4/32)، و(دعا4/33)، و(نأَى4/42)، و(سَبَى5/3)، و(علا5/12)، و(بَغَى6/8)، و(سقَى7/4)، و(خبَا10/11).

وإذا انكسر ما قبلَ اللام وكانت ياءً بقيت على حالِها، ويأتي على(فَعِلَ يَفْعَلُ)[68]، نحو: رَقِيَ وَهَوِيَ. ومما ورد في الديوان من هذا النوع:(لَقِيَ1/51)، و(غَنِيَ13/14)، و(بَقِيَ2/16)، و(عَمِيَ2/54)، و(خَفَيَ2/88).

وإن كانت واواً قُلِبَت ياءً[69]، نحو:(رَضِيَ1/45).

وإذا انضمَّ ما قبلَها فإن كانت واوا بقيت، نحو: رَخُوَ وسَرُوَ، وإن كانت ياءً قُلِبَتْ واوا للضمَّة، نحو: نهُوَ وبَهُوَ[70]. وهذا النوع لم يرد منه في الديوان إلّا ما كان مسندا.

الماضي المزيد:

إذا كان الماضي المزيد مجرَّدا من الضمائر فإنَّ لامَه تُقلَبُ ألِفا أبدأ؛ للزوم تحرّكها وانفتاح ما قبلَها، سواء أكانت أصلها الواو نحو: أعطى، وأرضى، وأضحى، أم كانت أصلها الياء، نحو: ألقى، وأبقى، واهتدى، واستغشى. الأصل أعطى[71]، وألقى، قلبت الياء ألِفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها[72]. ومثلُ ذلك مما ورد في الديوان:

1. من الوزن أفعَلَ:(أغرى10/23)، و(أدنى1/34)، و(أمضى12/42)، و(أودى12/49)، و(أزرى7/58).
2. ومن الوزن تفَعَّل:(تدلّى7/25)، و(تعيَّا1/13).
3. ومن الوزن افتَعَل:(احتوى5/18)، و(اشترى5/35)، و(اكتسى1/35)، و(استرى8/67)، و(ارتكى 12/73).
4. ومن الوزن انفعَل:(انقضى7/13)، و(انبرى52/36).
5. ومن الوزن تفاعَلَ:(تداعى8/25)، و(تمادى14/22)، و(ترامى12/32)، و(تسامى10/43).

66- ظ: شذا العرف: 59.
67- ظ: المقتضب: 3/79-80، وشرح المفصَّل: 5/477-478، والممتع في التصريف: 2/519.
68- ظ: الممتع في التصريف: 2/522، وتصريف الأفعال: 150
69- ظ: م. ن.
70- ظ: نزهة الطرف في فن الصرف: 139-140. وبغية الآمال:55-56. وتصريف الأفعال: 150.
71- ظ: هذا هو الأصل الثاني، والأصل الأول أعطو. قُلِبت الواو ياء لتطرُّفها رابعة. يُنظر: هامش(1)، وتصريف الأفعال: 150، وسر صناعة الإعراب: 2/672.
72- ظ: التكملة: 605.

6. ومن الوزن استفعل:(استعلى16/8).

وهذه الأفعال بجميع أوزانها إذا أُسندت إلى ضمائر الرفع تنقلب الألف ياءً رابعة فصاعدا[73].

وفي حالة تحوّلها إلى صيغة المضارع فإنَّها قبل الإسناد تتبع حركة العين، فإن ضُمَّت العين جُعِلتْ لامه واوا، نحو: يدعُو ويعلُو، أو تبقى على أصلها، نحو: يسرُو ويبذُو. وإنْ كُسِرت العين ـ وذلك في غير ما بُدئ بتاء زائدة ـ جُعِلَت لامه ياء، نحو: يُلْقِي ويقتفِي ويَستَرْضِي ويُغالِي ويُوالِي. وإن فُتِحَت عينُه جُعِلَت اللام ألِفا، نحو: يرضَى ويسعَى ويَتَجلَّى ويَتَرَوَّى[74].

وممّا ورد من هذه الأنواع في الديوان التي اخترنا منها خمسة لكل حالة، وعلى النحو الآتي:

1) مضموم العين:(تنضُو32/7)، و(تسمُو9/14)، و(تعلُو3/15)، و(يدنُو6/17)، و(تعدُو11/22).
2) مكسور العين:(تكتسِي32/7)، و(يجرِي32/8)، و(تبكِي9/13)، و(يشرِي5/23)، و(تمضِي7/38).
3) مفتوح العين:(تبقَى12/17)، و(تنأَى2/34)، (أرضَى5/85)، و(أنسَى8/1)، و(أخشَى17/1).

ثانيا: قلب الهمزة ألفا:

الهمزة حرف مستثقلٌ لأنهُ بعُد مخرجُها، إذ كانت نَبْرَة في الصدر تخرج باجتهاد، فثُقل عليهم إخراجها، لأنّها كالتهوّع، ولذلك مالَ أهلُ الحجاز إلى تخفيفها. وإذا كان ذلك في الهمزة الواحدة، فإذا اجتمع همزتان، ازداد الثقل، ووجب التخفيف. فإذا كانتا في كلمة واحدة، كان الثقل أبلغ، ووجب إبدال الثانية حرف لين، نحو: آدَمَ، وآخرَ، والأصل أَأْدَمَ، وأَأْخَرَ، بهمزتين، الأولى همزة(أَفْعَلَ)، والثانية فاء الفعل؛ لأنه من (الأُدْمة)، وكذلك(آخَر)لأنه من التأخير، فأبدلوا من الثانية ألفا محضة، وذلك لسكونها وانفتاح ما قبلها[75]. قال الاستراباذي: إذا تحرَّكت الأولى فقط دُبِّرت الثانية بحركة الأولى: أي قُلبت واوا إن انضمّت الأولى كأُوتُمِنَ، وياءً إن انكسرت كأيِتِ، وألفاً إن انفتحت كآمَنَ، وهذا القلب يحصل بسبب ثقل الثانية[76].

ومما ورد من هذا النوع من القلب في الديوان قوله:

ألا حيّيا ليلى أجدَّ رحيلي وآذَنَ أصحابي غداً بقفُولِ(1/4)

آذَنَ: الأصل: أَأْذَنَ، بهمزتين الأولى محركة بالفتح والثانية ساكنة، ولذلك قُلبت الثانية ألِفاً. وقد ورد هذا الفعل ثلاث مرات في الديوان، الأولى هي الواردة في البيت آنف الذكْر، والثانية في(41/1)، والثالثة في(1/110).

باء) الإعلال بالنقل:

هو نقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله[77]، وإحلال السكون محل الحركة عدَّه النحويون علَّة نحوية تفيد التخفيف، فقد يكون الاستخفاف أو التخفيف، لتحويلهم البناء من متحرّك ثقيل إلى ساكن خفيف[78]. وأكثر ما يحدث للتسكين في المضموم والمكسور، أما الفتحة فلا يحدث فيها إعلال لخفَّتها، وهذا ما يؤكِّده ابن جني[79]. بشرط أن يكون الحرف المعتل عينا للفعل، وأن يكون الحرف الساكن المنقول إليه صحيحا، فإن كان حرف علَّة لم يُنقل إليه نحو: بايع وعوَّق[80]. وأن يبقى الحرف المعتل إن

73- ظ: التكملة: 151، وشذا العرف: 210.
74- ظ: التكملة: 604-605. شرح الشافية: 3/157-160.
3- ظ: شرح المفصّل، ابن يعيش: 279/5. وشرح الأشموني: 3/.837
4- ظ: شرح الشافية: 53/3. وشرح الأشموني: 837/3. والإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق: 30.
77- ظ: الممتع في التصريف: 449/2، وشرح الشافية: 144/3، والمهذَّب في علم التصريف: 320، والمُستقصى في علم التصريف: 1226، والإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق: 83.
78- ظ: دراسات في كتاب سيبويه: 201.
79- ظ: المحتسب: 86/1.
80- ظ: شرح الشافية: 144/3، وشرح الأشموني: 861/3 والإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق: 83.

جانس الحركة المنقولة، نحو: يقْوُم فيُصبح بعد النقل(يِقُوْم)، و(يبْيِنُ) يُصبِح بعد النقل(يَبِيْن)، أو أن يُقلَب حرفا آخر يُجانس حركة ما قبله، نحو: يَخاف وأصلها(يَخْوَف)[81]. ويعود سبب الإعلال بالنقل إلى(أن الوضع الطبيعي للحرف الصحيح ـ وهو حرف قوي ـ أنْ يكون مُتحرِّكا؛ لأنه يتحمَّل الحركة، وأنَّ الوضع الطبيعي لحرف العلَّة ـ وهو حرف ضعيف ـ أن يكون ساكنا)[82].

ومن أمثلة هذا النقل في الديوان:

1- ما كانت عينه واوا ونُقِلت حركة الضَّمّ إلى الحرف الصحيح قبله:

(عال، يعُوْل5/40)، و(نابَ ينُوْب23/11)، و(دام، يدُوْم23/4)، و(جادَ، يجُوْد2/46)، و(غالَ، يغُوْلُ5/48)، و(عاد، يعُوْد28/16)، و(زال، تزُوْل13/8)، و(لاحَ، تلُوْح8/1)، و(ذاق، يذوق10/1)، و(راح، يرُوْح5/30)، و(سام، يسُوْم15/8)، و(جال، يجُوْل10/79)، و(لامَ، يلُوْم3/2)، و(مارَ، يمُوْر5/65)، و(ساد، يسُوْد21/44)، و(آبَ، يؤوْب39/11)، و(راد، يرُوْد5/16)، و(راعَ، يرُوْع36/7)، و(جاز، يجُوْز18/16)، و(مات يمُوْت6/53)، و(فاق، يفُوْق5/10)، و(باخ، يبُوْخ9/10)، و(تاب، أتُوْب16/11)، و(صان، يصُوْن4/13)، و(خان، يخُون8/13)، و(مان، يمُوْن15/13)، و(راق، يرُوْق17/14)، و(حاز، يحُوْز29/14)، و(ماج، يمُوْج12/15)،و(قال، تقُوْل26/52)،و(ذاد، يذُود25/17)، و(صار، يصُوْر9/52)، و(قاد، يقُوْد19/73)، و(تاق، تتُوْق2/82)، و(ناط، تنُوْط4/108)، و(باءَ، يبُوْء4/7 م).

وهناك أفعال وردت في الديوان بصيغة الماضي فقط، مضارعها مضموم الفاء ساكن العين بسبب عملية نقل الحركة كما وردت في المعاجم، نحو:(باح4/14)، و(فات34/5)، و(طاف50/8)، و(غار37/14)، و(ساء19/15)، و(ثار5/27)، و(راض18/42)، و(فاه2/48)، و(شاقَ9/83)، و(فاز20/83)، و(ذاب13/90)، و(قام1/79).

2- ما كانت عينه ياءً ونُقِلَتْ حركة الكسر إلى الحرف الصحيح قبله:

(بان، يبِيْن1/12) و(عاش، يعِيْش12/21)، و(هاج، تهِيْج2/6)، و(طاب، يطِيْب1/77)، و(عاج، تعِيْج20/15)، و(جاء، يجِيْء2/89)، و(زان، يزِيْن38م)، و(زاد، يزِيْد32/52)، و(مال، يمِيْل155)، و(رام، يرِيْم24/8)، و(طار، يطِيْر38/8)، و(غاب، يغِيْب27/11)، و(سال، يسِيْل12/79)، و(دان، يدِيْن6/13)، و(سار، يسِيْر3/116)، و(هام، أهِيْم4/6)، و(ذام، يذِيْم19/8)، و(باد، يبِيْد4/16)، و(زاف، يزِيْف16/16)، و(صار، يصِيْر21/22)، و(ماس، يمِيْس28/31)، و(شام، نشِيْم22/52)، و(راشَ، يرِيْش17/83)، و(زاغ، يزِيْغ134)، و(خال، يخِيْل166)، و(غابَ، يغِيْب8/2 م).

وهناك أفعال من هذا النوع وردت بصيغة الماضي فقط، ومضارعها مكسور الفاء كما وردت في المعاجم، نحو: (بات2/3)، و(باع22/4) و(شاب33/8)، و(صاح12/9)، و(حان9/13)، و(عاث 20 /11)، و(فاض7/32)، و(ضاق2/53)، و(ضاع13/75)، و(خاب2/28م).

3- ما قُلِبَتْ عينه حرفاً يُجانس حركة ما قبله:(خاف، تخاف3/85)، لأنَّ أصلها(تخْوَف)[83]، ومثله:(هاب، يهاب17/7)، و(نال، ينال13/1)، و(نام، ينام58/1)، و(عاف، يعاف13/17).

وأمّا المزيد ممّا أُبدلَتْ عينه حرفا يجانس حركة الفاء فكان كما يأتي:

81- ظ: شرح الأشموني: 3: 861، والإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق: 83، والمُستقصى في علم التصريف: 1228.
82- ظ: بغية الآمال: 58. والمهذَّب في علم التصريف: 320.
83- ظ: بغية الآمال: 59. الإبدال والإعلال بين النظرية والتطبيق: 83.

1- الماضي:

لما كانت غير مجانسة لها تُنقل حركة الفتح إلى الساكن ويُقلب حوف العلَّة ألِفا لتَحرُّكِها وانفتاح ما قبلها، نحو: أقامَ، وأبانَ. والأصل: أقْوَمَ، وأبْيَنَ[84]. وهذا النوع من الأفعال تحصل فيه عمليتان هما النَّقل والقلب، ونحو ذلك في الديوان:

(أسالَ2/1)، و(أحاطَ33/1)، و(أرادَ33/1)، و(أجادَ59/1)، و(أذالَ59/1)، و(أباعَ15/3)، و(أطالَ20/3)، و(أصابَ8/5)، و(أزالَ10/6)، و(أبانَ41/7)، و(أشاقَ1/9)، و(أعادَ11/10)، و(أقامَ40/11)، و(أباتَ9/21)، و(أضاف11/33)، و(أجابَ6/43)، و(أخاضَ8/45)، و(أدارَ14/46)، و(أفادَ12/49)، و(أساء7/63)، و(أجازَ14/82)، و(أضاعَ14/85)، و(أفاقَ6/72)، و(أطاع28/73)، و(أنارَ1/74)، و(أهاج1/75)، و(أبالَ53/1)، و(أثابَ6/7)، و(أهانَ38/7)، و(أعانَ17/13)، و(أجالَ32/14)، و(أنافَ46/14)، و(أقاذَ11/17)، و(أدان17/20)، و(أقالَ12/33)، و(أحالَ2/40)، و(أثارَ8/43)، و(أنالَ2/48)، و(أعارَ31/52)، و(أشادَ10/82)، و(أماتَ10/85)، و(أزالَ5/106).

2- المضارع:

تُنقَلُ الكسرة إلى الساكن وتُقلَبُ العين ياءً، لسكونها وانكسار ما قبلها[85]. وهذا النوع من الأفعال تحصل فيه عمليتان هما النَّقل والقلب أيضا، ونحو ذلك في الديوان:

(يُبِيل58/1)، و(تُعِيد11/4)، و(تُقِيم17/8)، و(تُصِيب36/11)، و(أُرِيدُ11/17)، و(يُبِين1/29)، و(نُقِيم17/8)، و(أُجِيب10/11)، و(يُفِيد4/27)، و(تُسِيء5/19)، و(يُضِيع28/10)، و(يُفِيق9/66)، و(يُهِين5/13)، و(يُعِين17/13)، و(يُقِيد11/17)، و(يُقِيل12/33)، و(أُحِيل1/40)، و(يُنِيل2/48)، و(يُشِيد10/82)، و(نُزِيل9/32)، و(يُرِيب10/11)، و(يُعِيق27/46)، و(يُطِيق2/96)، و(يُزِيد5/106)، و(يستَفِيد8/17)، و(يستَبِين10/17)، و(يستَكِين7/29)، و(يستَطِيع9/42)، و(يستَدِير11/118).

ويمتنع الإعلال بالنقل إذا كان الحرف السابق للعين حرف علَّة نحو: بايَع، وعوَّق، وكذلك الهمزة كما في الفعل(يأْيَسُ) لأنها معرَّضة للإعلال بالقلب فنقول: أيِسَ، وإذا كان الفعل فعلَ تعجُّب، نحو: ما أَبْيَنَ الشَّيءَ!، وإذا كان الفعل مُضَعَّفَ اللام، نحو: ابيَضَّ واسْوَدَّ. وإذا كان الفعلُ معتلَّ اللام لئلا يدخلهُ إعلالان، نحو: أهوى، وأحيا[86].

ج) الإعلال بالحذف.

ذكر اللغويون أن الحذف نوعان: قياسي وغير قياسي[87]. ويُطلق عليه تسمية(الحذف القياسي الإعلالي)[88]، وهو ما كان لعلَّة تصريفيَّة سوى التخفيف، كالاستثقال والتقاء الساكنين، وغير قياسيّ، وهو ما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطا[89]. ويأتي عن استخفاف، فلا يَسوغ قياسه[90].

84- ظ: شرح الأشموني: 861/3.
85- ظ: شرح الأشموني: 861/3. وبغية الآمال: 58.
86- ظ: شرح الأشموني: 3/ 861-862، والإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق: 84-88.
87- ظ: شرح الملوكي: 333. شرح الشافية: 291/3، وشرح الأشموني884/3، وشذا العرف: 222، والصرف وعلم الأصوات: 152، والصرف الكافي: 294.
88- ظ: شرح الشافية: 3/ 67، 292.
89- ظ: شذا العرف: 222.

يدخل الحذف القياسي في ثلاث مسائل:

الأولى: تتعلق بفاء الفعل الثلاثي في المثال. فإذا كانت فاء الفعل واوا تُحذَف في صيغتي المضارع والأمر، لأن الأمر فرع المضارع، والمصدر، نحو: وَعَدَ يَعِدُ عِدْ، ووَزَنَ يَزِنُ زِنْ[91].

وقد وضع لها الصرفيون شروطا[92]:

أ) أن تكون ياء المضارعة مفتوحة؛ لأن الواو إذا وقعت بين الياء المفتوحة والكسر الظاهر للعين، وهما ثقيلتان، فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو وجب حذفها. وهذا الحذف يُحمل عليه جميع أحرف المضارعة، نحو: تَعِدُ وَنَعِدُ وأَعِدُ[93]. وقد ورد ذلك في الديوان في الأبيات الآتية:

إذا قُلْتُ أسلو عاودَتْهُ مُبيئَةٌ لها طيفُ حاجاتٍ يَرِدْنَ شُرُوعُ(149)

وإنّي لأكمي الناس ما تَعِدِيْنَنِي من البُخلِ أنْ يَثْري بذلك كاشِحُ(42/14)

متى أخشَ عدوَى الدّارِ بيني وبينها أَصِلْ بنواصي الناجياتِ حِبالَها(17/1)

وألّا يَلِي ودّي ولا حسنَ مدحتي دنِيٌّ ولا ذو وصمةٍ مُتَضائِلُ(31/46)

ففي الأفعال(يَرِد تَعِد، وأَصِل، ويَلِي) نجد أنَّ الواو حُذِفت لوقوعها بين حرف المضارعة المفتوح وكسرة عين الفعل، والأصل(وَرَدَ، وَوَعَدَ، وَوَصَلَ، وَوَلِيَ).

ب) الأفعال التي تكون فيها العين أو اللام حرفا من حروف الحلق فإن الكسر فيها مقدَّر. قال الأشموني: (وأمّا حذف الواو مِن(يَقَعُ، وَيَضَعُ، ويَهَبُ)؛ فللكسر المُقدَّر؛ لأنَّ الأصل فيها كسر العين؛ إذ ماضيها(فَعَل) بالفتح؛ فقياس مضارعها(يَفْعِل) بالكسر، فُفتِح لأجل حرف الحلق تخفيفا؛ فكان الكسر فيه مُقدَّرا، و(يَسَعُ) كذلك؛ لأنهُ وإن كان ماضيه(وَسِعَ) بالكسر، وقياس مضارعه الفتح، إلّا أنه لمّا حُذِفت منه الواو دلَّ على أنه كان مما يجيءُ على يَفْعِلُ بالكسر)[94]. وقد ورد في الديوان قوله:

هو الصَّفحُ منها خشيةً أن تلومها وأسبابُ صرمٍ لم تَقَعْ بِقِبالِها(3/2)

ولو أنَّ حبّي أُمَّ ذي الوَدْعِ كلّه لأهْلِكِ مالٌ لمْ تَسَعْهُ المسارِحُ(23/14)

وورد من هذا النوع بصيغة الأمر، مما فيه حرف من حروف الحلق الفعل(زَعْ)، قوله:

زَعِ النَّفسَ واستَبِقِ الحياءَ فإنَّما تُباعِدُ أو تُدني الرَّبابَ المقادِرُ(3/9م)

وأصلُه: وَزَعَ يَزَعُ. بمعنى: كُفَّ واحبِسْ[95].

ج) إذا كانت ياء المضارعة مضمومة فلا تُحذَف الواو، وذلك في حالتي البناء للمجهول(أي بضمّ ياء المضارعة وفتح عين الفعل) نحو: يُوْعَدُ، وغير الثلاثي، نحو: يُوْعِدُ من أَوْعَدَ[96]. ويَشذُّ من ذلك(يُدَعُ، وَيُذَرُ)[97].

90- ظ: شرح الملوكي: 333.

91- ظ: الكتاب: 4/52-54، وشرح الملوكي: 333، والممتع في التصريف: 2/426، وشرح الشافية: 3/88، ونزهة الطرف، لابن هشام الأنصاري: 168، وشرح الأشموني: 3/884، وشذا العرف: 104، والصرف وعلم الأصوات: 153، والإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق: 98.

92- ظ: الكتاب: 4/52-54، وشرح الملوكي: 333، والممتع في التصريف: 2/426، وشرح الشافية: 3/88، ونزهة الطرف، لابن هشام الأنصاري: 168، وشرح الأشموني: 3/884، وشذا العرف: 104، والصرف وعلم الأصوات: 153، والإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق: 98.

93- ظ: الممتع في التصريف: 2/426، وشرح الشافية: 3/89، وشرح الأشموني/ 3/884.

94- شرح الأشموني: 3/ 885، ويُنظر: الممتع في التصريف: 2/426، وشرح الشافية: 3/88.

95- ظ: لسان العرب: 6/4825 مادة(وزع).

96- ظ: شرح الملوكي: 333-334، والممتع في التصريف: 2/429-430و436، وشرح الأشموني: 3/ 884.

ففي المبني للمجهول وجدنا قول كُثيّر:

فقد يُوْجَدُ النَّكسُ الدَّنيُّ عن الهوى عزوفاً ويصبو المرءُ وهو كريمُ(20/6)

وفي غير الثلاثي وجدنا قوله:

إذا المالُ لمْ يُوْجِب عليكَ عطاءَه صنيعةُ قُربى أو صديقٌ توامِقُهْ(10/49)

يُوْجبُ: من الماضي أَوْجَبَ والأصل في مضارعه(يؤَوْجِبُ) فحذفوا الهمزة استثقالاً لاجتماع همزتين[98]، وسيأتي الكلام عنها.

قال الحملاوي: إن الأفعال(يَدَعُ، ويَذَرُ، ويَسَعُ، ويَقَعُ، ويَضَعُ، ويَهَبُ) شاذَّةٌ، ثم قال: وقيلَ لا شذوذ[99]. وقد ورد الفعلان(يَدَعُ ويَذَرُ) في الديوان بصيغتي الأمر فقط، وقد حُذِفت منهما الواو، في قوله:

فقلْتُ ذريني بِئس ما قُلْتِ إنَّني على البُخلِ منها لا على الجودِ أتبَعُ(26/82)

أمّا فعل الأمر(دع) فقد ورد أربع عشرة مرَّة، منها قوله:

فدَعْ ليلى فقد بَخِلَتْ وَصَدَّتْ وصَدَّعَ بين شعبينا الفلولُ(13/5)

الثانية: تتعلق بحذف الهمزة الزائدة من مضارع صيغة(أَفْعَلَ)، كراهة اجتماع همزتين، نحو: أكْرَمَ، وفي المضارع قالوا: أُكْرِمُ، والأصل: أُؤَكْرِمُ، فحذفوا الهمزة الثانية استثقالاً، ثُمَّ حملوا(يُكْرِمُ)، و(تُكْرِمُ)، و(نُكْرِمُ) على(أُكْرِمُ)[100].

وقد ورد هذا الحذف في الديوان إحدى وأربعين مرةً في صيغة أَفْعَلَ، ماعدا التكرار وهي:

(تُلِمِّ29/1)، و(تُرعِي63/1)، و(أُقسِمُ66/1)، و(يُبصِرُ2/3)، و(تُخبِر1/5)، و(تُسكِت 20/5)، و(يُخطِئ 28/5)، و(أُبدِي9/6)، و(يُعقِبُ12/7)، و(تُخلِق17/8)، و(أُقرِرُ19/8)، و(تُغدِق8/9)، و(يُسِرُّ 22/9)، و(يُظهِرُ22/9)، و(أُكبِر9/11)، و(تُغفِل42/11)، و(يُحدِث8/12)، و(يُعجِب4/13)، و(يُشرِق 9/16)، و(أُكرِم5/19)، و(يُنبِت3/20)، و(يُشفِق6/21)، و(يُخلِف11/24)، و(تُذكِر5/31)، و(أُلِحُّ7/41)، و(يُنشِد 18/45)، و(تُجِدُّ17/47)، و(يُنذِر33/52)، و(يُفضِل19/60)، و(أُجيد5/64)، و(يُتبِع2/76)، و(يُقلِع 11/82)، و(تُسرِع38/82)، و(تُعجِل2/83)، و(يُذهِل7/85)، و(يُدرِك17/85)، و(يُندِب8/87)، و(أُرسِل 1/99)، و(تُنكِر2/126)، و(أُبلِي160).

وذكرت الدكتورة ديزيرة سقّال أنَّ الهمزة في الرباعي المهموز ليست حرف علّة، بل هي صامت عادي. وأنّ حذفها هو تصحيح لمقاطع الكلمة فقط. فالماضي الرباعي(أدْخَلَ) يتألّف من ثلاثة مقاطع: طويل مقفل + قصير + قصير(من غير وَصْل). وعندما نضع الفعل في صيغة المضارع تصير مقاطعه: يُؤَدْخِل(قصير+ طويل مُقفل+ قصير+ قصير)، فتُحذف الهمزة لتستقيم المقاطع ويصير الفعل: يُدخِل، وتعود المقاطع إياها التي كانت في الماضي، فكأنَّما حُذف المقطع القصير من أوّل الكلمة، وبقي ما عداها[101].

97- ظ: شرح الأشموني: 3/ 884.
98- ظ: شرح الملوكي: 338.
99- ظ: شذا العرف: 104.
100- ظ: الممتع في التصريف: 426/2، وشرح الأشموني: 887/3، وشذا العرف: 222، والصرف وعلم الأصوات: 152، والصرف الكافي: 294.
101- الصرف وعلم الأصوات: 170.

الثالثة: تتعلّق بالفعل الماضي الثلاثي المُضعَّف المكسور العين الذي تكون فيه العين واللام من جنس واحد، إذ يأتي في واحد من أوجهه محذوف اللام عندَ إسناده إلى ضمائر الرَّفع المُتحرِّكة، نحو:(ظَلِلَ). فنقول: ظِلْتَ، وفي هذه الحالة تكون اللام قد حُذِفت ونُقِلَت حركة العين إلى الفاء. وإن قُلنا: ظَلْتَ، فإنَّ اللام حُذِفت ولم تُنقَل حركة العين[102].

قال سيبويه في حديثه عن المضعّف:(وإذا كان في موضع يحتملون فيه التضعيف لكراهية التحريك، فحذفوا لأنه لا يلتقي ساكنان. ومثلُ ذلك قولهم: ظِلْتُ وَمِسْتُ، فحذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا خِفْتُ. وليس هذا النحو إلّا شاذّاً. والأصل في هذا عربي كثير. وذلك قولك: أحْسَسْتُ، ومَسِسْتُ، وظَلِلْتُ)[103].

أما ابن عصفور فقال:(فإن كان الثاني من المثلين ساكنا فالإظهار، ولا يجوز الإدغام؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى اجتماع الساكنين، وقد شذَّ العرب في شيء من ذلك، فحذفوا أحد المثلين تخفيفا لمّا تعذَّر التخفيف بالإدغام، والذي يُحفَظ من ذلك: أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومَسْتُ. وسببُ ذلك أنّه لمّا كُرِه اجتماع المثلين فيها حُذِف الأول منها تشبيها بالمعتل العين...)[104].

وقد ورد هذا النوع من الحذف في الديوان مرةً واحدة، وذلك في قوله:

فَظَلْتَ بها تُغضِي على حدِّ عبرةٍ كأنَّك من تجريبك الدَّهرَ جاهِلُ(2/101)

ظَلْتَ: أصلها ظَلَلْتَ. وقد وردت الظاء مفتوحة عند قدري مايو[105]. أمّا عند إحسان عباس فغير محركة.

حذف التاء من أوّل الفعل المضارع:

ممّا يتعلق بتغيُّرات أبنية الأفعال من الناحية الاشتقاقية هو حذف إحدى تائي المضارع للتخفيف. فقد ذكر ابن الأنباري أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنه إذا اجتمع في أوّل المضارع تاءان: تاء المضارعة وتاء أصليّة، نحو: تتناوَلُ، وتتَلوَّنُ، فإنَّ المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية، نحو: تناوَلُ، وتَلَوَّنُ. وكانت حجَّتهم أنَّه إذا اجتمع في أوّل الفعل تاءان، اولاهما زائدة وهي تاء المضارعة، والثانية أصلية، وجَبَ حذف الزائدة؛ لأنَّ الزائد أضعف من الأصلي، والأصلي أقوى من الزائد، والزائد أولى بالحذف[106].

أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية، دون تاء المضارعة. وحجتهم في ذلك أنَّ الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة، والأصلية ما دخلت لمعنى؛ فلمّا وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى[107].

وقد مال أبو البركات الأنباري إلى الرأي البصري[108].

وقال الاستراباذي في حديثه عن ابتداء الفعل المضارع الرباعي بالمثلين المتحركين:(إن كان مضارعا جاز الإظهار والحذف والإدغام، نحو: تَتَنَزَّلُ وتَنَزَّلُ، وإذا أُدغِم لم يُجتلب له همزة الوصل كما في الماضي؛ لثقل المضارع)[109].

لقد كثر هذا النوع من الحذف في ديوان كُثيِّر عزَّة، ومن ذلك قوله:

102- ظ: شرح التصريف الملوكي: 341-342، وشرح الأشموني: 887/3، وشذا العرف: 223، والصرف وعلم الأصوات: 153.
103- ظ: الكتاب: 422/4.
104- ظ: الممتع في التصريف: 660/2-661.
105- ظ: الديوان، قدري مايو: 246.
106- ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف: 648/2، مسألة: 93، ويُنظر: شرح المفصّل: 558/5، وشرح الأشموني: 895/3، وحاشية الصبّان، شرح الأشموني: 493/4-494.
107- ظ: الإنصاف: 648/2.
108- ظ: م. ن: 648/2-649
109- شرح الشافية: 240/3.

أُريدُ لأنسى ذكرها فكأنَّما تمثَّلُ لي ليلى بكُلِّ سبيل(3/4)

تمَثَّلُ: فعل مضارع مرفوع، وأصله تَتَمَثَّلُ: تتصوَّر[110]. حُذِفت منه التاء للتخفيف.

وقوله:

لِعِزَّةَ أطلالٌ أبتْ أنْ تكلَّما تهيجُ مغانيها الطروبَ المُتَيَّما(1/7)

تكلَّمَ: فعل مضارع منصوب بـ(أن المصدرية الناصبة). وأصله تَتَكَلَّمَ.

وممّا ورد على هذا النحو:(تنَزّى18/9)، و(تلَعَّبُ24/10)، و(تنحّى28/16)، و(تخَلَّق5/21)، و(تلّدَّغُ 3/22)، و(تفَضَّلوا24/31)، و(تَلَظّى7/38)، و(ترامى5/46)، و(تخَلَّكُ6/46)، و(تناشَدُ28/46) و(تَكَلَّم 1/47)، و(تبارى8/47)، و(تصرَّمْ3/47)، و(تأرَّضُ17/54)، و(تراءى16/57).

الخاتمة

بعدَ دراسة أفعال ديوان كُثَيِّر عزّة توصَّلنا إلى النتائج الآتية:

1. اهتمام اللغويين بالوقوف على أهم المتغيّرات التي تطرأ على الفعل الأصل، وبيان أسبابها.
2. ميل العرب إلى الخفَّة في اللفظ، والابتعاد عن كلِّ ما يُثقِل نطق الكلمة.
3. يُعدُّ الاشتقاق وسيلة عظيمة في نمو اللغة، وطريق أمثل لتوليد الألفاظ، وتكثير المعاني. وذلك ما يجعل اللغة قادرة على التطور والارتقاء والتجديد.
4. إنَّ الغالب في قضية الإبدال هو عملية تقريب الأصوات بعضها من بعض ليسهل النطق بالكلمة، كإبدال تاء الافتعال طاء.
5. يعتمد الإبدال القياسي على عمليتي النطق والكتابة، فإذا كان الأبدال يحصل نطقا وكتابة فهو قياسي، أمّا إذا كان الإبدال في النطق فقط فهو سماعي.
6. لم نجد في الديوان فعلا خرج عمّا تكلَّم فيه اللغويون، فكلُّ الأفعال الواردة تنطبق عليها قواعدهم، مما يُعزز نظرتنا بتمكُّن الشاعر من لغته.
7. يخلو الديوان من الكثير من حالات الإبدال والإعلال التي ذكرها الصرفيون، فيما يخص الأفعال.

المصادر والمراجع

1. الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق، د. صباح عبدالله محمد بافضل، الدار السعودية للنشر، جدة، السعودية، ط1، 1997.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(ت745هـ)، تح: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998.
3. الاشتقاق، فؤاد حنا طرزي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2005.
4. الاشتقاق والتعريب، عبد القادر بن مصطفى المغربي، مطبعة الهلال بالفجالة، مصر، 1908، (د، ط).
5. إصلاح المنطق، ابن السكّيت(ت244هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، (د، ط)، و(د، ت).

110- الديوان، إحسان عباس: 108.

6. الأصول في النحو، ابن السراج، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ط3، 1996.
7. الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق، د. صباح عبدالله محمد بافضل، الدار السعودية للنشر، جدة، السعودية، ط1، 1997.
8.الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري(ت577هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط4، 1961.
9. إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك(ت672هـ)، تح: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 2009، (د، ط).
10. بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، أبو جعفر اللبلي، تح: جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، 1972، (د، ط).
11. تصريف الأفعال، عبد الحميد عنتر، دار الظاهرية للنشر، الكويت، ط1، 2017.
12. تصريف العزّي، الزنجاني، عُني به: أنور الشيخي الداغستاني، دار المنهاج، السعودية، جدّة، ط1، 2008.
13. تصريف الفعل، د. أمين علي السيّد، مكتبة الشباب، 1973، (د، ط).
14. التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة، محمد أمنزوي، مكتبة لسان العرب، مراكش، 2012، (د، ط).
15. معجم التعريفات، الشريف الجرجاني(ت816هـ)، تح: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د، ط)، و(د، ت).
16. التكملة، أبو علي الفارسي، تح: د. كاظم بحر المُرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1999.
17. التهذيب في أصول التعريب، د. أحمد بك عيسى، القاهرة، ط1، 1923.
18. تيسير الإعلال والإبدال، عبد العليم ابراهيم، مكتبة غريب، (د. ط).
19. حاشية الصبّان، شرح الأشموني، تح: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، (د، ط)، و(د، ت).
20. الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، (د، ط)، و(د، ت).
21. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار الملايين، بيروت، لبنان، 2009، (د، ط).
22. دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وكالة مطبوعات، الكويت، (د، ط)، و(د، ت).
23. دروس التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995، (د، ط).
24. ديوان كُثَيِّرعزّة، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت لبنان، 1971، (د، ط).
25. ديوان كُثيِّر عزّة، شرح قدري مايو، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995.
26. سر صناعة الإعراب، ابن جني، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1985.
27. شذا العرف في فنّ الصرف، أحمد الحملاوي، تح: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، (د، ط)، و(د، ت).
28. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير، قم، 1434هـ.
29. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك(المنهج السالك)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955.
30. شرح الملوكي في التصريف ابن يعيش، تح: د. فخر الدين قباوة، الكتبة العربية بحلب، ط1، 1973.
31. شرح الشافية، الرضي الاستراباذي، تح: محمد نور الحسن، وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان(د،ت)، و(د ط).

32. شرح المفصّل، ابن يعيش، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
33. الصرف، د. حاتم صالح الضامن، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، (د، ط)، و(د، ت).
34. الصَّرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، مراجعة: جماعة من الصرفيين، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، 2010، (د، ط).
35. الصرف وعلم الأصوات، د. ديزيرة سقّال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 1996.
36. علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، د. هادي نهر، دار الأمل، أربد، الأردن، ط1، 2007.
37. علم الصرف، د. سميح أبو مغلي، دار البداية، عمّان، ط1، 2010.
38. فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، ط3، 2004.
39. الكتاب كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982.
40. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1،2009.
41. لسان العرب، ابن منظور، تح: نخبة من العاملين بدار المعارف، القاهرة، مصر، (د، ط)، و(د، ت).
42. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، (د، ط).
43. المحتسب، ابن جني، تح: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،1969.
44. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرح وتصحيح: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار التراث، القاهرة، ط3، (د، ت).
45. المُستقصى في علم التصريف، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط1، 2003.
46. مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979، (د، ط).
47. المقتضب، للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مصر، 1994،(د، ط).
48. الممتع في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي، تح: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1987.
49. من أسرار اللغة، د. ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966.
50. المنصف، ابن جني، تح: ابراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954.
51. المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، (د، ط)، و(د، ت).
52. المهذَّب في علم التصريف، د. صلاح الفرطوسي، وهاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط1، 2011.
53. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط3، (د، ت).
54. نزهة الطرف في علم الصرف، ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تح: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1990، (د، ط).